Contemporary Iraqi Society Between Social Values and New Political Modernization After 2003

Lecturer Doctor Abdul Rahim Obeid Salem
General Directorate of Education in Thi Qar Governorate
E-mail: Abdul_Rahim.Al_Marihej@utq.iq

Abstract:

This study sheds light on the nature of the relationship between the prevailing values in society and their impact on political modernization in the contemporary history of Iraq, which has changed for many reasons, most notably the entry of the American occupation in 2003, and the nature of the accumulation of social values that were dominant before the mentioned occupation phase. Additionally, the entry of the technology factor (the global information network) has made Iraqi society more in need than ever before to manage knowledge, which is intended to practice a specific methodology to acquire productive experiences and knowledge and use them with modern development. It is important to note that the phase of democratic building in Iraq, which was one of the main alleged motives for the American occupation, was built on decisions and laws rather than on gradual change and a space for democratic upbringing similar to what exists in societies with established democracies. Furthermore, political modernization has become of great importance in the contemporary world. Third-world societies have witnessed many changes due to internal and international circumstances. On this basis, these societies witnessed the emergence of political parties and forces that changed the concept of political participation and decision-making processes, which affected their values and ideologies. Thus, political modernization has become a characteristic of Iraqi society in various fields.

Keywords: Social values, political modernization, Iraqi society, political awareness.

المجتمعُ العراقي المعاصر بينَ القيم الاجتماعية والتحديث السياسي الجديد بعد عام ٢٠٠٣م

المدرس الدكتور عبد الرحيم عبيد سالم
المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار
E-mail: Abdul_Rahim.Al_Marihej@utq.iq

الملخص:

سلطتْ هذه الدراسةُ الضوءَ على طبيعة العلاقة بين القيم السائدة في المجتمع، وأثرها على التحديث السياسي في تاريخ العراق المعاصر التي تغيرت لأسبابٍ كثيرةٍ أبرزها: دخول الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م، وطبيعة تراكمات القيم الاجتماعية التي كانت سائدة قبل مرحلة الاحتلال المذكور، أضف إلى ذلك دخول عامل التكنلوجيا **(شبكة المعلومات العالمية)**، لذلك أصبح المجتمع العراقي بحاجة أكثر من ذي قبل لإدارة المعرفة التي يراد بها ممارسة منهجية معينة لاكتساب الخبرات والمعرفة الإنتاجية واستخدامها مع التطور الحديث إذا ما علمنا أنَّ مرحلةَ البناء الديمقراطي في العراق التي كانت أحد أبرز الدوافع المزعمة للاحتلال الأمريكي بُنيتْ على شكلِ قراراتٍ وقوانينَ ليس على أساس تغيرٍ تدرجي ومساحة من التنشأة الديمقراطية على غرار ما موجود في المجتمعات ذوات الديمقراطية الراسخة.

أضف إلى ذلك أنَّ التحديثَ السياسي أصبح ذا أهميةٍ كبيرةٍ في العالم المعاصر، فقد شهدتْ مجتمعاتُ العالم الثالث تغيراتٍ عديدةً لأسبابٍ فرضتها الأوضاعُ الداخلية والدوليةُ، وعلى هذا الأساس شهدتْ هذه المجتمعات ظهور الأحزاب والقوى السياسية فغيرت من مفهوم المشاركة السياسية وعمليات صنع القرار مما أثَّرَ في قيمها وأيديولوجياتها فأصبحَ التحديثُ السياسي من سمات المجتمع العراقي في مختلف المجالات.

الكلمات المفتاحية: القيم الاجتماعية، التحديث السياسي، المجتمع العراقي، الوعي السياسي

المقدمة:-

القيمُ الاجتماعية من أهم القضايا التي نجمَ عنها استقرار وتحديث سياسي لما تملكه من تأثيرٍ ذي أهميةٍ بالغةٍ في سلوك أفراد المجتمع وبالتالي لها انعكاسات جمَّة على التفاعلات الاجتماعية في مختلف بلدان العالم، ومن الجدير بالذكر فإنَّ هذه القيم تكاد تكون مختلفة من بلدٍ إلى آخرَ في تأثيرها على التحديث والاستقرار والسياسي تبعاً لطبيعة المجتمعات، ناهيك عن سمات المجتمع وسيكولوجيته وأبعادهِ الثقافية والتاريخية والجغرافية والسياسية.

مرَّ المجتمعُ العراقي بمحطاتٍ ومفاصلَ تاريخيةٍ حددتْ مجموعةً من القيم الاجتماعية والسياسية أدَّتْ إلى خلخلةِ استقراره السياسي بدأً من تعاقب الاحتلالين الفارسي والعثماني ومروراً بتأسيس الدولة العراقية بنظاميها الملكي والجمهوري ووصولاً إلى مرحلة الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م وما رافقها من أحداث سياسية واجتماعية انعكس تأثيرها على طبيعة الحكومات التي تعاقبتْ على حكم البلاد، وتبرزُ أهمية هذه الدراسة في أنَّ للقيم الاجتماعية دوراً فاعلاً في سلوك المجتمع ألقى بظلاله على النخب الحاكمة الأمرُ الذي فرضَ عليها إحداث تغييرات في النظم السياسية وأنماط الحياة الاجتماعية، فشهدَ المجتمعُ العراقي ظهور أحزاب وقوى سياسية غيرت مفهوم المشاركة السياسية وعملية صنع القرار.

لذلك قُسمتْ الدراسةُ على ثلاثة مباحث وخاتمة تناولَ المبحثُ الأول مفهومَ القيم الاجتماعية ومعنى التحديث السياسي الجديد وأهم أبعادهِ ونظرياتهِ، وأمَّا المبحثُ الثاني فقد بيَّنَ علاقةَ عوامل التغير بالقيم وأسباب تغيرها، فيما جاءَ المبحثُ الثالث متضمناً التحديث في عمليات وأداء النظام السياسي، فضلاً عن التحديث والوعي السياسي في المجتمع العراقي المعاصر.

المبحث الأول

مفهوم القيم الاجتماعية ومعنى التحديث السياسي الجديد

أولاً: مفهوم القيم الاجتماعية لغة واصطلاحاً:

١ - **القيم الاجتماعية لغةً:** القيمة هي واحدة القيم وأصله الواو لأنَّه يقوم مقام الشيء، وقومت الشيء فهو قويم أي مستقيم، والقوام العدل، وقوام الأمر بالكسر أي نظامه وعماده[١]، وقالَ الفيروز آبادي: القيمة بالكسر واحدة القيم وماله قيمة إذا لم يدمْ على شيء وقومتُ السلعةَ، واستقمته ثمَّ ثمنتهُ واستقام وقومتهُ أي عدلته فهو قويم ومستقيم[٢]، فهي جمعُ قيمة وأمرٌ قيمٌ بمعنى مستقيم وقوله تعالى **(فيها كتب قيمة)**[٣] أي المستقيمة تبينُ الحقَ من الباطل وقوله تعالى **(ذلك دين القيمة)**[٤] بمعنى دين الأمة المستقيمة بالحق[٥].

فالقيم لغة تستدل من خلال اللفظ بالمفردة فيقالُ كم قامتْ ناقتك؟ أي كم بلغتْ؟ وجمع قيمة مشتق من الفعل الثلاثي قوم، ولفظ القيمة اسم هيأه من قامَ يقومُ وأصله قومه[٦]، ومصطلح القيم ظهرَ في أواخر

القرن التاسع عشر، ثمَّ شاعَ استعماله في القرن العشرين فالمصطلح لم يستخدمْهُ العرب قديماً ولكنَّه دخلَ إلى اللغة العربية عن طريق الترجمة فاستعملَهُ بعضُ الباحثين مع الاختلاف في تحديد مفهومه، إذ استعملَ في بادئ الأمر للدلالة على المقابل المادي المقدر ثمناً للشيء الذي يقدر به[٧].

٢ – **القيم الاجتماعية اصطلاحاً:** اختلفتْ التعاريفُ في تحديد معنى القيمة والوقوف على دلالاتها الاصطلاحية وما تضمنته من معانٍ متعددة فهي كثيرة التعريفات وذكرتْ في مداولات الفلاسفة وبغض النظر عن ذلك فهي تبقى قضية الإنسان ومنطلق تفكيره ومحط تأملاتهِ إذ يقوم جوهر الوجود الإنساني عليها، إذ لا معنى للحياة البشرية بلا قيمٍ تحكم تفاعلاتها ومع تجرد الإنسان من قيمه الحسنة فإنَّه يتجرد من حقيقته الإنسانية ومعانيها[٨].

في حين يراها بعضُ الفلاسفة بأنَّها مجموعة الوقائع الموضوعية المتلازمة مع الوجود الاجتماعي للأشياء وهي تمثلُ أسمى الخير من وجهة نظر أفراد المجتمع، وقالوا أيضاً بأنَّها شكلٌ من أشكال التقويم الاجتماعي للأنماط السلوكية التي ينتجها الفرد[٩] ، وعرَّفها بعضُ الفلاسفة بأنَّها صفة الشيء المعتبر أنَّه قابل للرغبة فيه أو ما هو جدير أنْ يُطلب[١٠]، وبذلك فهي من وجهة النظر الذاتية تعني الصفة التي يتصفُ بها موجود ما سواء أكان إنساناً أو غيره وهنا تعني درجة التقدير أو الرغبة لموجودٍ ما، وأمَّا من وجهة النظر الموضوعية فتعني ما في الموجود نفسه من سببٍ لتقديره، وأمَّا وجهة النظر الاقتصادية فهي النظريات جميعها التي تحاول تفسير القيمة المقابلة أو سعر البضاعة وتضم الأسئلة الأساسية في النظرية الاقتصادية ومنها كيف تنشأ قيمة البضاعة أو الخدمات[١١]، وأمَّا من وجهة النظر الدينية فقد تسيطرُ على حال الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع كثيرٌ من القيم تؤلف البناء الديموغرافي لهم بشكلٍ عام لأنَّ القيمَ الدينية تكسبُ قوة التأثير وفاعلية الظهور في السلوك الفرد الإنساني[١٢].

تعددتْ الفلسفاتُ للقضية القيمية إلَّا أنَّ موقفها من أهمية القيم وضرورتها لسلوك الإنسان لم يتغيرْ، إذ اتفقَ الجميعُ على تأثيرها البالغ في بناء السلوك الإنساني وشخصيته وتعريفه، فالقيمُ أصبحتْ لازمة وضرورية للمجتمع والفرد معاً، فهي ضرورية للمجتمع لينظم أهدافه ومثُلُه العُليا لكيلا تتضارب قيمه وبالتالي تؤدي إلى صراعٍ قيمي اجتماعي تكون نتائجه التفكك والسقوط، وهي لازمةٌ للفرد في تعامله مع الآخرين إذ يتخذُ من هذه القيم موجهاً لسلوكهِ وتصرفاتهِ[١٣]، في حين جاءتْ وجهة النظر الاجتماعية في تحليل القيم مبنية على إنَّها تتعدى نطاق الفكر الأخلاقي والفلسفي لتشملَ مفاهيم ميادين الحياة الاجتماعية والسياسية وغيرها، وتنتجُ معاييراً تتدخلُ في تطلعات الأفراد وتعبرُ هذه القيم عن نفسها بأعرافٍ وعاداتٍ وأنظمة اجتماعية يهتدون بها في سلوكهم وأفكارهم، فهي تعبرُ عن معانٍ تتعلقُ باهتمام الأفراد ومعتقدهم ورغبتهم وميولهم، وبمعنى آخر فهي تعبرُ عن حقيقةٍ ذاتيةٍ شخصيةٍ سيكولوجية[١٤].

وبذلك تُقسمُ القيم إلى نوعين: الأول منها القيم الإيجابية التي لديها الرضا والقبول من قبل الأغلبية كالصدقِ، وعملِ الخير، والأمانةِ، والتسامحِ، والنزاهةِ وغيرها، والنوع الآخر القيمُ السلبية وهذه لا تلقَ الرضا والقبول وتمثلُ انحرافاً عن المعايير والقيم الاجتماعية كالقيم المادية النفعية والفساد والخيانة والأنانية والتعدي على حقوق الآخرين وغيرها، ومما يجدر ذكره فإنَّ القيمَ نسبية وغير ثابتة لأنَّها تُبنى على تجارب الأفراد كلٌ بحسب ثقافتهِ وتتغيرُ بتغيرها فهي تختلف من زمانٍ لآخرَ ومن مكانٍ لآخرَ ومن ثقافةٍ لأخرى ومن مجتمعٍ لآخر[١٥]، كما إنَّها تساعدُ الإنسانَ في زيادة وعيه وضبط سلوكه الاجتماعي؛ ليكون أكثرُ فاعلية في أداء دورهِ على مختلف الأصعدة وفق قوانين وقواعد معينة[١٦].

ثانياً:معنى التحديث السياسي وأهم نظرياته وأبعاده.

١ – معنى التحديث السياسي: ويقصدُ به بصفةٍ عامةٍ الانتقال من وضعٍ إلى آخر وفقاً لمعايير معينة، وبوصفه السياسي فهو التغير الذي يشملُ كل ما له صلة بجوانب الحياة السياسية[١٧]، ومن الممكن القول بأنَّ هناك اتجاهان عرفا معنى التحديث السياسي هما: الاتجاه الليبرالي ويرى هذا الاتجاه القيمَ الديمقراطية هي الأساس في عملية التحديث السياسي من خلال اتساع مركزية السلطة والوظائف السياسية، والمشاركة الشعبية التي ترتكز على المساواة السياسية، ودمج الأفراد في النظام السياسي وربطهم به عاطفياً من خلال القيم الاجتماعية السائدة، في حين يرى الاتجاه الآخر وهو الاتجاه الماركسي الصراع الطبقي الطريق الوحيد للتحديث السياسي المؤدي إلى الثورة، فالماركسيونَ يسعونَ أولاً إلى تحديث طبيعة الإنسان ومن ثمَّ إيجاد دور قيادي له في عمليةِ التحديث من خلال التوعية المستمرة[١٨].

ومما يجدر ذكره فإنَّ التحديثَ السياسي في الدول النامية يختلف كثيراً عما هو موجود في الدول الغربية والاشتراكية لأنَّ التغييرات فيه تأتي سريعة وفجائية ومتقطعة وكثيراً ما ترتبط بتغير القيادات والانتكاسات التي تتعرض لها هذه الدول كالانقلابات والهزائم العسكرية وغيرها مما يجعل هذه التغيرات سطحية لا تمس جذور المجتمع ولا تتأثر بقيمه[١٩]،

إذن التحديث هو عمليةٌ تنقلُ المجتمع من الوضع التقليدي السائد إلى وضع جديد وتحصل من خلال خطوات عديدة أهمها: التحديث عملية تطويرية تغير النظام من التقليد إلى الحداثة، التحديث عملية نظامية دقيقة فإذا حصل التغير في مكون معين فسيؤدي إلى التغير في المكونات الأخرى، كما إنَّ التحديث يعدُ ظاهرةً عموميةً شهدتها معظم دول العالم، فهو يوجِدُ حالةً من الانسجام بين أبنية المجتمع كافة، وهي بنفس الوقت عملية معقدة لشمولها التغيرات في النظم الاجتماعية فهي تتضمن الحراك الاجتماعي والتحضر والتمايز في الأدوار واتساع المشاركات السياسية[٢٠]، وبالتالي فإنَّ التحديث السياسي هو تنمية

إطار مؤسسي يتسم بمرونة كافية لمواجهة الاحتياجات الموجهة إليه تقوده حكومة ما قادرة على أداء كثير من الأساليب التي تزيد من قدرتها على معالجة التغير من خلال قنواتها السياسية.

وبناء على ذلك حاول المختصون توضيح الأسباب التي تؤدي إلى التحديث وتمثلت [٢١] بـ:

١ – التكنلوجيا الحديثة والعلم والتصنيع.

٢ – مراحلُ الاضطرابات الاجتماعية والسياسية مثل الحروب الأهلية والدولية والأزمات.

٣ – الأفرادُ الحركيون وهم الذين يملكون نفوذاً سياسياً وقوة سياسية ويرغبون في التحديث.

٤ – طبيعةُ المجتمعات فمنها ما يؤكد على الإنجاز وهذه يكون أفرادها أكثر تقبلاً للتحديث السياسي مقارنة بالمجتمعات التي لا تهتم بالإنجاز فيسعى أفرادها دائماً للحفاظ على الوضع السائد.

٥ – المُثلُ العليا والقيم التي تطرحها الأيديولوجيات في مجتمع ما والتي تكون ذات أساس ديني (كالإسلام والمسيحية) أو أساس وضعي(كالديمقراطية والماركسية والاشتراكية).

٢– أبعاد التحديث السياسي: هناك اتجاهات معاصرة ركزتْ على أبعاد التحديث السياسي أبرزها:

الأول: ركَّزَ على مفهوم البنية ويرى السياسة هو دراسة النفوذ وأصحابه فيصبح جوهر علم السياسة دراسة القوة والمشاركة فيها بمعنى أنَّ كل ما هو سياسي يتعلق بعملية توزيع الموارد النادرة مثل الثورة والسلطة وإعادة توزيع الموارد[٢٢]، وأمَّا الثاني: ركَّزَ على مفهوم العملية وهذا يصفُ الحياةَ السياسية بأنَّها مجموعة من التفاعلات الاجتماعية التي تحصل بين الأفراد[٢٣]، فيما ركز الاتجاه الثالث على مفهوم الوظيفة ويهدفُ إلى فهم أوضاع المجتمعات النامية واعتمد هذا المنهج على تمايز الأبنية وتنوعها سواء أكانت أبنية المُدخلات التي تؤدي إلى وظائف عديدة أبرزها: جماعات المصالح الذين لديهم روابط نفعية، والأحزاب السياسية، ووسائل الاتصال بين المرسل والمستقبل داخل النظام السياسي، والتنشئة السياسية مثل الأُسرة والدين والمدرسة ووسائل الإعلام، أو أبنية المُخرجات التي تُعنى بصُنع القاعدة (الهيئات التشريعية) وتنفيذ القاعدة (البيروقراطية والجيش) والتقاضي طبقاً للقاعدة (المحاكم) وعلى أسلوب الأداء[٢٤].

المبحث الثاني
علاقة عوامل التغير الاجتماعي بالقيم وأسباب تغيرها

أولاً: علاقة القيم الاجتماعية بالثقافات والتحول الديمقراطي.

تركتْ القيمُ الاجتماعية أثرها على التحديث والاستقرار السياسي إذن ما يكون من تسامحٍ وتعاونٍ وغيرها من القيم ينعكس على التحديث السياسي، فالقيمة هي كل ما يعدُ جديراً باهتمام الأفراد لاعتبارات اجتماعية واقتصادية وغيرها وهي تؤثر في تفكير الفرد وتعلمه وسلوكه.

برزتْ القيمُ الاجتماعية في تحقيق استقرار المجتمع سياسياً مما انعكس بالتالي على التحديث السياسي، فعندما نجدُ اتفاقاً على المشتركات القيمية نحصلُ على تماسك مجتمعي وفي حالة التباين بين القيم نحصل على مجتمع متفكك يؤدي إلى الصراع القيمي[٢٥]، وبالنتيجة تعملُ القيمُ الاجتماعية على التماسك الاجتماعي واستمرارية وجود المجتمع وفي إطار ذلك يحافظُ النسقُ الاجتماعي السائد على الأنماط القيمية ورموزها السياسية والثقافية التي تعدُ بمثابة حوافز في سلوك الإنسان أو أهدافاً للارتقاء بمستوى النظام السياسي من حالةٍ إلى أُخرى[٢٦].

ومما يجدر ذكرهُ شكَّلَ التفاوتُ الاجتماعي مظهراً من مظاهر الحراك الاجتماعي ويقصدُ به التباين والاختلاف الواسع في المراكز السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية بين أبناء المجتمع، وبالتالي زيادة الفجوة بينهم مما أدى إلى تشكيل طبقات تتصفُ بالعزلة والانغلاق على نفسها نتيجة لسيطرتها على الموارد الاقتصادية وحصولها على فرص تعليمية ووظيفية[٢٧]، كما إنَّ شيوع ثقافة التسامح المجتمعي تؤثر في عملية الاستقرار السياسي؛ لكونه اعتراف بالانتماء المختلف لأبناء المجتمع الواحد إلى فئات قبلية ودينية وأثنية من غير أنْ يؤثر هذا الانتماء على مبدأ الولاء للوطن وهذا يعني تخلي المجتمع عن منظومة القيم المرتكزة على العنصرية والعصبية[٢٨].

أمَّا أثرُ القيم الاجتماعية من الناحية الثقافية على الاستقرار السياسي فيظهر من خلال الثقافة العامة للمجتمع حيثُ تختلف درجة تأثير العوامل الثقافية بحسب الثقافة السائدة في المجتمع فهي تتغيرُ باستمرار؛ لأنَّها تعني مجموعة القيم والإدراكات والسلوكيات التي تعلمها الشخص من البيت والمؤسسات الأخرى كالتعليمية والدينية وغيرها أو يقصدُ بها مجموعة محددات وضوابط للسلوك البشري[٢٩]، فبعضُ المجتمعات المتقدمة وانطلاقاً من العمل الثقافي تتفقُ بشكلٍ واضحٍ على مجموعةٍ من المسائل المهمة في مقدمتها قيمةُ الدين في حياة الفرد وقدرةُ المبادرة الشخصية على تحقيق الإمكانات الإنسانية والارتياب بنزاهة الأعمال التجارية والرغبة في تطبيق القوانين الفيدرالية التي تتعلقُ بالأمور المنافية للآداب والقوانين العامة[٣٠]، هذه المجتمعات تسودُ فيها الثقافة السياسية المشاركة أي ثقافةُ المساهمة تتسق مع بُنيةٍ ديمقراطيةٍ سياسيةٍ الأمرُ

الذي جعلَ لدى أفراد هذه المجتمعات اتجاهات إدراكية وعاطفية ومعرفية إزاء النظام السياسي بصورة عامة وهذا ما يُشير إلى وجود مستوىً عال من الوعي بالشؤون السياسية[٣١].

شكَّلَ الدينُ الإسلامي منعطفاً في تغيير الثقافة العربية مكنها من بناء حضارة متطورة ومع اتساع الدولة الإسلامية وتعددِ الأعراق فيها برزتْ مستجداتٌ غير صحيحةٍ ثقافياً وفكرياً كان يجب التصدي لها، فاقتضتْ الحاجة إلى ظهور علوم جيدة لها الأثر في إغناء الثقافة العربية؛ لذلك يرى بعضُهم أنَّ الإسلامَ هو المصدر الأهم في تكون الثقافة العربية المشتركة، ويرى آخرون أنَّ الأُسرةَ وعلاقاتِ القرابة هي المصدر الأهم، فيما يرى قسم ثالث أنماطَ المعيشة والبنى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل عام هي المصدر الأساس، إذ نشأتْ من ذلك ثقافات بدوية وأخرى ريفية زراعية وثالثة حضرية تجارية وساهم التفاعل بين هذه الثقافات في تكوين ثقافة مشتركة وهي الثقافة العربية، فالدين مصدر قيمي ثقافي وبخاصة فأنَّ الدولة الإسلامية أقيمتْ على أساس تعاليمه التي أصبحتْ مرجعية منظومة المعايير والقيم السائدة في المجتمع، وعلى هذا الأساس يتحدد ما ينبغي فعلُه من عدمه ولغرض إيجاد التوازن لا بدَّ من الانسجام بين النُظم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية[٣٢].

من جهة أخرى يوجدُ تأثيرٌ للحروب في مسألة تغيير المواقف والعادات والقيم وأنماط السلوك؛ لوجود نتاج يؤثر نفسياً سلباً أو إيجاباً قبولاً أو رفضاً أو كُرهاً وبخاصة عندما تكون هذه الحروب مصحوبة بقتال عسكري وتدمير وعنف شامل وقتل لأبرياء[٣٣]، والمجتمعُ العراقي لديه خليط من قيمٍ تقليدية بما تحمله من عادات عشائرية وقبلية ودينية مستمدة من روابط الدم والمعتقد، وقيم حديثة تترابط بينها لتنتج بنية اجتماعية جديدة تسود فيها قيم الطاعة والخضوع والعلاقات الهرمية فيما تبقى التعاون والمساواة والحرية قيماً لفظية فاقدة المفعول على الصعيدين النفسي والاجتماعي مما يولد أفراداً يخافون السلطة، الأمرُ الذي يمكن الفئات الحاكمة من السيطرة على المجتمع وإخضاعه لسلطتها[٣٤].

كان للاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ أثرٌ على الواقع السياسي العراقي بمختلف مجالاته سواء كانتْ السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إذ مثلَ نقطة تحول من نظام استبدادي ديكتاتوري إلى نظام منفتح ارتكز على الأُسس الديمقراطية مما أتاحَ تبني وسائل العولمة، الأمرُ الذي أثرَ كثيراً على المنظومة القيمية الاجتماعية داخل البلاد[٣٥]، لقد ارتبطتْ القيمُ الاجتماعية بالنمو الثقافي لكل مجتمع، وتربية الأُسرة لأبنائها على القيم بطريقة انتقائية من الثقافة السائدة في مجتمعها في حين نجد القيم المادية والاجتماعية هي قوى تعملُ على بناء شخصية الفرد وتطبعه بطباعها وفي حال امتلاك المجتمع قيماً ومعايير موحدة فلا تنشأ ضغوطات نفسية عند الأفراد أمَّا إذا كانتْ القيم متباينة ومتناقضة وفيها حالة تضارب لتعددها فالفرد يكون ضمنها في حالة صراع مستمر مما يؤدي إلى حصول حالة ضغط نفسي وجهد انفعالي لدى أفراد المجتمع[٣٦]، ولا يمكن تجاهل دور وسائل الاتصال الحديثة لما تمتلكه من قدرة

على بث الأفكار والرسائل وظهر دور وقدرة هذه الوسائل إلى جانب التنظيمات الاجتماعية في تغيير أو تعديل القيم والعادات الاجتماعية أضف إلى ذلك توجيه مظاهر السلوك الإنساني لأنَّ التواصلَ المستمر وغير المناسب في استخدام تقنيات وسائل التواصل الحديثة له تأثير واسع في إضعاف القيم والتقاليد الاجتماعية عند من كانتْ عقيدتهم الإيمانية ضعيفة وهشة[٣٧].

ومن الجدير بالذكر فإنَّ الاحتلالَ العسكري لأي مجتمعٍ يؤدي إلى غياب الترابط الاجتماعي حتى في المنطقة الواحدة فالاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣م تركَ أثراً على المجتمع العراقي وقيمه، إذ عُرفَ المجتمع العراقي بتفاعل أعضاءه كمجتمع شامل على صعيد المناطق بمختلف مسمياتها حيث تقاليدهم القائمة على التعاون والتسامح وغيرها من العادات أصابها شيء من الخلل على خلفية ما أدخلهُ الاحتلال إلى البلاد من انتهاكاتٍ وممارساتٍ دخيلة على المجتمع العراقي[٣٨]، فما حصلَ من تغييرٍ سياسي في العراق عام ٢٠٠٣م من قبل القوات الأمريكية والدول المتحالفة معها وما لحقه من تغييرات مختلفة تركتْ أثراً كبيراً على المنظومة الاجتماعية القيمية فلا تزال منظومة القيم الاجتماعية والتوجهات الثقافية السائدة في العراق غير مواكبة للتغيرات المؤسسية والتشريعية والسياسية التي شهدها المجتمع العراقي، وما زالتْ بعضُ الجهات المسؤولة عن تطبيق الديمقراطية وتحقيق المواطنة خاضعة لمنظومة قيمية تقليدية لا تعترف بالعدالة والمساواة والإنصاف والحرية والاحترام المتبادل وهي جوهر الديمقراطية والحرية وما زالتْ هذه القيمُ التقليدية هي السائدة وتحدد أدوار هذه الجهات وسلوكياتها مما حالَ دون التعامل مع أفراد المجتمع بحسب مبادئ المواطنة بل بحسب مبادئ الأدوار وبحسب المكانة الاجتماعية التي حددتها الثقافة السائدة[٣٩].

شكَّلَ الاحتلالُ الأمريكي للمجتمع العراقي عاملاً رئيساً في انهيار المجتمع ووقوعه في أتون الفوضى التي قادته إلى سلوك سلبي ألحقَ الضررَ البالغ بالقيم الاجتماعية بأشكالها المختلفة، وبطبيعة الحال أثمر هذا عن تحول المجتمعات الواقعة تحت سيطرة الاحتلال إلى مجتمعات عاجزة عن طرح المبادرات، وركيكة في بنيتها، ومفككة في تشكيلاتها ولا تمتك أطراً للتعبير عن تطلعاتها وآمالها فاقدة لأي استراتيجية لتُرتب علاقتها مع الدول الأخرى، فترسختْ فيها البنيةُ التسلطية وتعطلتْ فيها الثقافاتُ السياسية والاجتماعية الحديثة وكل ما يمكن أنْ يضعها في المسار الطبيعي للحضارة الإنسانية[٤٠]، ومن بين أكثر القيم الاجتماعية تضرراً لدى المجتمع العراقي هي انسلاخ المواطن العراقي عن بيئته مما أثرَ على مواطنته ومجتمعه بسبب تحكم العلاقات الطائفية والقبلية والقومية والفئوية في خدمات الدولة حيث الأوضاع متداخلة في ومختلطة في كثير من الوظائف المطلوب تأديتها من الدولة وبخاصة الخدمة العامة، فيجد المواطن دولته بعيدة ومنسلخة عن المجتمع لأنَّها تعبر عن مصالح اجتماعية ضيقة ومحدودة ولا تتجاوز إلى مجموع مصالح البلاد العليا[٤١].

تأسيساً على ذلك نشأ في البلاد ما تسمى بالعولمة الاجتماعية وهي أمرٌ طبيعي نتيجة لعولمة المظاهر السياسية والاقتصادية فاستدعى جميع هذه المجالات تفكيك القيم التقليدية واختراق البُنى الاجتماعية والعائدات السائدة في مجتمعنا الإسلامي فالتحول الديمقراطي الجديد مسَّ صميم التركيبة الاجتماعية في بنائها المعرفي أو السلوكي بغض النظر عن المتجدد منها أو التراثي التقليدي(٤٢).

وبذلك يمكن القول بأنَّ التحولاتِ الاجتماعية أصبحتْ نتيجة منطقية للتحولات السياسية والاقتصادية والعولمة المعاصرة التي سببتها على الأُسرة العراقية ومن أهمها تزايد مستويات الفقر، وأعداد الأُسر، وانتشار البطالة، وتدني مستوى القدرات البشرية، وتزايد حدة التفاوت الطبقي، وتعرض العوائل لتغيير القيم في المجتمع؛ بسبب سيادة القيم المادية على حساب القيم الروحية، وتغليب المصالح الفردية على المصاح العامة، وتراجع قيمة العمل والعلم، واضطراب المعايير التي يُقاس عليها السلوك، وتعرض علاقات الأُسر إلى التفكك والتناحر بزيادة مشاكلها وظهور العنف الأُسري المادي وحتى المعنوي، وديكتاتورية النظام الأَبوي وتأثيره على تربية الأبناء على الطاعة المطلقة من دون الحوار والتفاهم مما أفقدهم القدرة على التواصل والمشاركة الإيجابية في الحياة السياسية وممارسة الديمقراطية، وبذلك نجدُ منظومةَ القيم الاجتماعية لدى المجتمع العراقي تغيرتْ كثيراً متأثرة بعدد من العوامل الداخلية والخارجية أبرزها الاحتلال وآثاره السلبية والسياسات التي تمخضتْ عن البناء السياسي الجديد، ناهيك عن العامل الآخر ما يُسمى بالعولمة التي أحدثتْ خللاً قيمياً انعكسَ سلباً على سلوك المواطن العراقي.

ثانياً: الأسباب السياسية والاقتصادية لتغير القيم.

مرَّ المجتمعُ العراقي بمرحلة تحول جذري راديكالي بسبب تغيير النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣م، طالَ القواعدَ والأُسسَ التي ارتكزت عليها الدولة العراقية في إطارها الجديد وبخاصة بعد تحولها من ثقافة الخضوع والانصياع إلى ثقافة المشاركة والبناء السياسي، وبعد أنْ تستكمل الدولة بناء أركانها تبدأ مهمة زرع الشعور والثقافة والقيم الجديدة في نفوس الأفراد من خلال المناهج التعليمية والمؤسسات المعنية بالثقافة وغيرها وبالتالي إيجاد الجو المناسب للعيش المشترك مما يجعلها تواجه صعوبات بسبب الطبيعة المعقدة للتشكيلات البشرية في التجانس، وتقبل الطرف الآخر ومحاولة فرض هوية أو ثقافة معينة بوصفها الأساس مع تجاهل القيم التي يؤمنُ البعضُ الآخر(٤٣).

مثلتْ الحروبُ عاملاً رئيسياً من عوامل التغير الاجتماعي وشهدَ المجتمعُ العراقي في تاريخهِ السياسي حروباً وصراعاتٍ داخليةً وخارجيةً أثرتْ في طبيعة الإنسان العراقي أضف إلى ذلك الانعكاسات التي خلفتها على المجتمع(٤٤)، فكان لها الأثرُ في ترك بصمتها على البناء الاجتماعي ومبادئه القيمية وعلى العلاقات الأُسرية والتربوية، لذلك نشأتْ بسبب تفكك السلطة المركزية ملامح دولة تعددية وانهيار تشكيلة

المجتمع من خلال تفكك الشرائح الأساسية والقاعدة الاجتماعية السائدة، وتهميش الطبقات العاملة نتيجة لانهيار القطاعات الخدمية والإنتاجية للدولة العراقية، وضعف الطبقات الوسطى نتيجة لانهيار الجهاز البيروقراطي للدولة؛ لذلك نشأت شرائح اجتماعية داخل المكونات العراقية أمثال الفئات البيروقراطية ذات السمات العشائرية والطائفية[٤٥]، فانقسمَ المجتمعُ العراقي إلى انقساماتٍ كثيرةٍ دينيةٍ ومذهبيةٍ وأثنيةٍ أضف إلى ذلك اندماج ما هو حضري مع ما هو ريفي مستنداً إلى النظام الجديد والظروف السياسية والاقتصادية الجديدة وهذا أمرٌ طبيعي إلَّا أنَّ المؤشرات دلتْ على فقدان الانسجام والتماسك بين المكونات الاجتماعية العراقية مما أفرزَ حالةً من حالات عدم الاستقرار السياسي، وأفرز أيضاً نُظُماً سياسيةً غرستْ بعضَ القيم السلبية ما نتجَ عنه انحسار الوحدة الوطنية وضعُفتْ مؤسساتُ البناء الاجتماعي[٤٦].

وفي سياق الموضوع شهدَ المجتمعُ العراقي تحولاً نحو التعددية السياسية لكنَّها أثرتْ سلباً باعتمادها المحاصصة التوافقية على أُسسٍ طائفيةٍ وقومية ومذهبية في إدارة مؤسسات الدولة إذ مثلتْ هذه المحاصصة خطأً استراتيجياً أثَّر على الواقع السياسي العراقي وأخذتْ تؤدي دورها في الحصول على المناصب لخدمة مصالحها الضيقة حصراً دونَ الاكتراث لمصلحة المجتمع العامة[٤٧]؛ لذلك أخفقتْ المكوناتُ السياسية العراقية في الاصطفاف ضمن إطار الثبات الوطني واقتصرتْ على التمثيل الطائفي مما أضعفَ الدولةُ وغابتْ الرؤيةُ الواضحة في بنائها لتصطف الأحزابُ الشيعية كتلة واحدة ممثلة عن المكون الشيعي، وبالمقابل كذلك فعلتْ الأحزاب السنية ليخوضوا المنافسات الانتخابية كقطبين متصارعين من دونَ وضع خططٍ مشتركة لرؤية الدولة المستقبلية[٤٨]. الأمرُ الذي أحدثَ أزمتي ثقة، وعدم مشاركة، لشعور أفراد المجتمع بعدم تعاطي الواقع السياسي الجديد مع مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية؛ ولانشغال النُخب السياسية في الصراع على السلطة ومكاسبها مما جعلَ المجتمع العراقي يعزفُ عن المشاركاتِ السياسية في الانتخابات[٤٩].

عانى المجتمعُ العراقي من تدهور أوضاعه الاقتصادية إذ ظهرتْ مشكلةُ البطالة لا سيما بين الشباب بخاصة خريجي الكليات وما تحملهُ من الأمراض الاجتماعية، فهي تعملُ على إضعاف عامل الولاء للوطن، كما إنَّها تدفعُ فئاتها إلى حمل العقائد والأفكار الهدامة على النسيج الاجتماعي، وتدفعُ المجتمعَ نحو الانحرافِ وارتكابِ الجرائم، وتعملُ على تدمير العلاقات الأُسرية[٥٠]. ومع تزايد معدلات البطالة وتدني مستوى العيش فقد معظم المجتمع العراقي الأملَ بالمستقبل مما جعلهم يركزون اهتمامهم على الحصول على حاجاتهم الأساسية، الأمرُ الذي جعلَ الشعب يرى المسؤولين فاسدين بأجمعهم، ومن هنا لم يعُدْ ينظر للفساد على إنَّه وصمة عار اجتماعية، وبرزتْ سلوكيات سلبية أمام تراجع القيم الاجتماعية في حياة المجتمع العراقي الأمرُ الذي نتجَ عنه تغيير واسع في المعايير والقيم الاجتماعية[٥١].

ثالثاً: الأسباب الثقافية والاجتماعية لتغير القيم.

مما لا شكَ فيه أن للثقافة دوراً في تغيير الحراك المجتمعي سلباً أو إيجاباً ويسري هذا التأثير على القيم والمعايير الاجتماعية التي تنطوي عليها الثقافة فإذا كانتْ القيمُ من النوع الديناميكي فإنَّها تدفعُ بالتغيير نحو الأمام أمَّا إذا كانتْ قيماً ماضوية تقليدية أبوية فإنَّها تدخلُ ضمن العوامل المُعيقة للتقدم(٥٢). وعند العودة إلى جانب الثقافة القرآنية فإنَّ التفسيرَ الصحيح لمحتوى هذه الثقافة يفصحُ عن انحيازٍ واضحٍ لقيم التغيير والإصلاح والتجديد، إذ نجدُ القرآنَ يدعو للمشاركة في حركة التاريخ والاختيار بين التقدم والتأخر في قوله تعالى **(لمن شاء منكم أن يتقدم أو يتأخر)**(٥٣)، ويدعو أيضاً للتنافس في الخير في قوله تعالى **(وفي ذلك فليتنافس المتنافسون)**(٥٤).

تعرضتْ عمليةُ التنشئة الاجتماعية إلى هزاتٍ عنيفةٍ فرضتها ظروف البلاد من خلال الاحتكاك مع الثقافات الأخرى بعد انتشار وسائل الاتصال الحديثة كالقنوات الفضائية وشبكات الأنترنت وأجهزة الهاتف النقال وغيرها مما أضعف دور الأُسرة العراقية في أداء وظيفة التنشئة والتربية فوسائل التواصل مع ما فيها من فوائد كثيرة للمجتمع لكنَّها في الوقت نفسه تمثلُ خطراً يهدد التنشئة الاجتماعية وبخاصة شريحة الأطفال والمراهقين فهي تعلمهم كثيراً من السلوكيات الدخيلة على الثقافة المجتمعية العراقية(٥٥)، فبعد عام ٢٠٠٣ انتشرتْ وسائلُ الأعلام في المجتمع العراقي بفئاته كافة وبشكل واسع مما ساعد على الانفتاح على العالم وثقافاته واكتُسبتْ قيماً جديدة غيرتْ كثيراً من قيم وعادات المجتمع السائدة، وأصبحتْ الأُسرة مطوقة بجدار العزلة النفسية والاجتماعية إذ انفرد كل فرد من العائلة على هاتفه أو حاسوبه منشغلاً بهدف يصبو إليه أو بدون هدفٍ لأغراض الترفيه مما أحدثَ مشاكلَ كثيرةً منها الطلاق وانقطاع العلاقات الاجتماعية(٥٦).

وبذلك يمكن القول بأنَّ القيمَ الاجتماعية المتعارف عليها لدى المجتمع العراقي تعدُ عاملاً إيجابيا لزيادة المشاركة الاجتماعية والاندماج والتفاهم عن طريق عمليات التواصل التي تحدثُ بين أفراد المجتمع، كما إنَّ تطور التكنلوجيا ودخول وسائلها وأدواتها إلى العراق كان له تأثير واضح على نواحي الحياة كافة سواء كان بالسلبِ أو بالإيجابِ ولها تأثير فعال في تشكيل بعض السلوكيات التي تتفق أو لا تتفق مع قيم وعادات مجتمعنا العراقي، فتدفقتْ قيمٌ وعاداتٌ جديدةٌ لم تكنْ معروفة في المجتمع؛ لذلك حدثَ صراع بين القيم القديمة التقليدية والقيم الدخيلة أثرتْ كثيراً على شخصية الفرد وكان لها انعكاساتٌ واضحةٌ غير صحية في كثيرٍ من الأحيان في معظم مجالات الحياة وأهمها الجانب السياسي والثقافي والاجتماعي.

المبحث الثالث

التحديث في عمليات وأداء النظام السياسي

أولاً: التحديث السياسي من خلال المشاركة السياسية ودعم مبدأ تداول السلطة.

إن الهدفَ الأهم من التحديث السياسي هو تنمية القدرات المؤسساتية وزيادة فاعليتها لتصبح قادرة على إنجاز مهامها والمتطلبات الجديدة؛ لذلك لا بدَّ أنْ تتطورَ قدرة الأجهزة الحكومية لتتمكن من التعامل مع نتائج عمليات التغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لتنظيم المشاركة الشعبية في العملية السياسية(٥٧)، وبالتالي يتوصلُ المجتمعُ السائر في طريق التحديث السياسي إلى تعزيز سلطة الدولة المركزية بمعية إضعاف نفوذ قوة السلطات التقليدية، وزيادة نطاق المشاركة الشعبية في العملية السياسية، وتحقيق التفاهم والتواصل بين المجتمع والنظام السياسي، فالمشاركة السياسية تعني أي فعل طوعي سواء كان ناجحاً أم لا منظماً أو عفوياً شرعياً أو ليس كذلك بهدف التأثير في خيارات السياسة العامة أو اختيار القائد السياسي على أي مستوى حكومي محلياً أو وطنياً، وهي بذلك تكون حق الفرد في أن يؤدي دوراً في عملية صنع القرار السياسي(٥٨).

ونظراً لما تقدم تكونُ المشاركة السياسية أحد أهم معايير التحديث السياسي ومؤشراً مهماً على ديمقراطية النظام، فهي أداةٌ لتحقيق التحديث والاستقرار السياسي بوصفها دالة على الترابط بين مستوى المشاركة السياسية ودرجة المؤسسة السياسية، وبطبيعة الحال تؤثر مستويات الإقبال على المشاركة وفق مستويات الدخل فكلما كان الدخلُ محدوداً كان الإقبالُ عليها ضعيفاً في إطار متغيرات المستوى الاجتماعي والاقتصادي ونمط المراكز الاجتماعية التقليدية والجديدة المرتبطة بمدى النجاح الذي تحققه جهود التحديث في المجتمع العراقي(٥٩)، وإذا لم يُصاحبْ عملية التحديث السياسي إجراء تغييرات في المؤسسات السياسية وتطويرها بما يستوعب الفئات الاجتماعية فإنَّ النتيجةَ احتمالية زيادة مؤشرات الصراع والعنف في مرحلةٍ حرجةٍ من مراحل التحديث السياسي(٦٠)، وعليه من المفترض أنْ تتوافرَ لعملية التحديث السياسي الظروف الملائمة للتطور الديمقراطي المُرتبِط بالتطور الاجتماعي للقيم والعادات الاجتماعية، وتقومُ الحكومةُ بتوفير المؤسسات التي تقفْ بينها وبين الأفراد لحماية مصالحهم العامة التي تسمحُ لهم بالمشاركة في عملية صُنعِ القرار(٦١).

امتازَ المجتمعُ الديمقراطي عن غيره بأنَّه واقعي لا ينكِر حق التعدد ويحرِصُ على تجنب الاحتقان الاجتماعي السياسي المؤدي إلى صراعات دموية إذا ما علمنا أنَّ التعددَ في مجتمعنا أخذَ أشكالاً عديدة أهمها: التعدد التقليدي الموروث وأهم مصاديقهِ التعدد الديني والمذهبي والأُثني واللغوي والأصل الاجتماعي والقبلي، والآخرُ هو التعدد الفكري والطبقي، ومما يلاحظُ في المجتمعات المعاصرة تزخر بأنواع التعدد التقليدي والحديث، وكُلُها تشكلُ خطورةً على تماسك المجتمع مالم يتم إيجاد سبلاً يُعبَر من خلالها عن

أوجه الاختلاف، ومما لا شكَ فيه إنَّ أفضلَ سُبلِ التعددية في المجتمع هو الاعترافُ بوجودها وفتح سبل العمل السياسي أمامها(٦٢).

ومما يجدر ذكره فأنَّ المجتمعَ العراقي عانى سابقاً من إخفاق النظام السياسي في تأسيس قاعدة المشاركة السياسية لأسبابٍ كثيرةٍ أبرزها: سيادة طابع الحزب الواحد، وانخفاض درجة الوعي السياسي، وضُعف الطبقات الاجتماعية، وطُغيان العنصر الشخصي على قيادة العملية السياسية إذ تُمارسُ الولاءات الأُسرية والعشائرية دوراً في عملية صُنع القرار السياسي(٦٣) ولكنَّ ظروف عدم الاستقرار، والاعتماد على دعم الولايات المتحدة الأمريكية، مع جهود مطالبي الإصلاح من الداخل والخارج ساهم في تنفيذ خطوة على طريق التحديث السياسي مما أدَّى إلى ظهور مطالب من الليبراليين وعلماء الدين والمكونات السياسية الأُخرى فانبثقَ جراء ذلك تحديثاً سياسياً تمثل بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي وتنفيذ قانون المحافظات وتحقيق المساواة بين أبناء المجتمع أمام القانون وحرية وسائل الإعلام ووضع قوانين خاصة بالشؤون السياسية والاقتصادية(٦٤).

ثانياً: الوعي السياسي لدى المجتمع العراقي المعاصر.

أصبحَ المجتمعُ العراقي من أكثر المجتمعات عرضةً للتغيير المجتمعي الحاد والأكثر عمقاً مما تتعرضَ له سائر المجتمعات العربية؛ بسبب تبلور قوى اجتماعية جديدة تجمع تيارات ليبرالية ونهضوية تؤمنُ بأنَّه لا يمكن الاستمرار في إدارة شؤون المجتمع وفق الأساليب التقليدية، وتعترفُ بالتعددية في سُلم أولويات التطور الاجتماعي والسياسي(٦٥)، وبذلك يكونُ الوعي السياسي شكلاً من أشكال الوعي الاجتماعي، أي أنَّ الوعي السياسي يستهدفُ الواقع الاجتماعي الخاص بمجموعةٍ اجتماعيةٍ من خلال العلاقة التي تربطها بالنظام السياسي، فالوعي السياسي هو عاملٌ مساعدٌ في ممارسة التحديث السياسي لأنَّ الفردَ الواعي سياسياً لديه القدرة على تشخيص مواضعَ الصح والخطأ، أضف إلى ذلك كونه قادراً على معرفة حقوقه وواجباته وكيفية ممارسة الانخراط في العملية السياسية القائمة من خلال التنظيمات السياسية الشعبية(٦٦).

وللارتقاء بالوعي السياسي فلا بدَّ من توافر متطلبات عديدة منها: التعلم، والخبرة الإعلامية، وتقبُل الرأي الآخر وغيرها مما يجعل المجتمع مؤهلاً للمشاركة الإيجابية في العمل السياسي الذي يمثل انعكاساً واضحاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة لديه، وهنا يمكن للجماهير المساهمة في صنع القرار السياسي الحديث(٦٧)، فالوعي السياسي للفرد يمثلُ هدفاً أساسياً في بلورة مواقف المجتمع نحو مختلف القضايا السياسية فكلما كان الفرد عارفاً لقيمه الاجتماعية وحقوقه السياسية وما يجري حوله من أحداثٍ ومستجداتٍ كان أكثرُ قدرةً وأهليةً للمشاركة في التحديث السياسي(٦٨).

وفي سياق الموضوع فأنَّ الوعي السياسي لدى المجتمع العراقي المعاصر خضعَ لمؤثراتٍ خارجيةٍ كثيرةٍ لا سيما وسائل الإعلام، فأصبحَ المواطنُ العراقي تُسيطرُ عليه بعضُ حالات القلق والخوف وعدم الثقة وعلى الرغم من ذلك استطاعَ المجتمع العراقي أنْ يخرُجَ من هذا الضغط بفضل تمسكهِ بعمقهِ التاريخي وقيمه الاجتماعية والأصالة الحضارية له كمجتمع وإنسان(٦٩).

بناء على ذلك يمكنُ القول بأنَّ سقوطَ النظام العراقي عام ٢٠٠٣م مثلَّ بدايةَ مرحلةٍ جديدةٍ تصاعدَ فيها الوعي السياسي عند المجتمع العراقي بشرائحه كافة، نتيجة للوضع الجديد إذ وعتْ فيه الأبعاد الحقيقية للدرس التاريخي من التيارات والمنظمات الفكرية بأنَّ أي عملية تغيير في الواقع السياسي إذا لم تقترنْ بالواقع الاجتماعي ونضجه فسيكون لها انعكاساً سلبياً على مستوى التطبيق، فعملتْ وسائلُ التوعية الاجتماعية على رفعِ المستوى العام لوعي الأفراد في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإجراءات المتعلقة بتنظيم المجتمع مما جعلَ الأفرادُ يُحيطونَ بقدرٍ معينٍ من المعلومات جعلتْ الوعيَ السياسي بمستوىً جيد لا سيما عند فئة الشباب.

الخاتمة :-

من خلال ما تقدم يمكن الوصول إلى عدد من الاستنتاجات المهمة وهي على النحو الآتي:

١- هناك عوامل كثيرة أثرتْ في تغيير القيم الاجتماعية منها داخلي يتعلق بالطبيعة السيكولوجية للشخصية العراقية ناهيك عن تراكمات الزمن الماضي نتيجة سياسات الحكومات السابقة، ومنها ما هو خارجي تمثل بالاحتلال الأمريكي ومحاولة تطبيق الأُسس والمبادئ بوسائل لا تتوافق مع البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع العراقي.

٢- الاعتراف بوجود خللٍ بُنيوي أصابَ منظومة القيم الاجتماعية من الضروري تشخيصه والوقوف عل أسبابه وتحديد الوسائل الناجحة لعلاجهِ، من خلال التركيز على المشتركات التي تعزز وحدة المجتمع العراقي، والمناهج التربوية والتعليمية بإعادة ترتيب الثقافات والأفكار التي من شأنها أنْ تُعزز القيم في ذهنية المجتمع.

٣- إنَّ ما حدثَ من تطور وتحديث سياسي في تاريخ العراق المعاصر كان نتيجة لتأريخ سياسي شهدَ تغيرات وتطورات وتراكمات بتأثير عوامل البيئة الداخلية من تقاليد وعادات وغيرها وكذلك عوامل البيئة الخارجية من حروب واحتلال أجنبي ووسائل إعلام وشيوع الديمقراطية الجديدة.

٤- عمليات التحديث السياسي الجزئية التي قامَ بها النظامُ السابق أوجدتْ قوىً اجتماعيةً وسياسيةً جديدةً من المتعلمين والمثقفين شعرتْ بعجزٍ النظام وقارنتْ بينه وبين النُظم الأُخرى في العالم ورأتْ أنَّ التحديثَ السياسي كان شكلياً مما دفعهم للقيام ببعض المحاولات الانقلابية أبرزها: الانتفاضة الشعبانية

عام١٩٩١م لكنَّها فشلتْ مما ساهم بزيادة العداء من قبل القوى الاجتماعية والسياسية الحديثة مستغلةً ظروف الحصار الاقتصادي إلى سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣م، وعندها تشكلتْ الحكومةُ العراقية المؤقتة وأعلنتْ بدورها عن مبادئها التي تقوم على الديمقراطية والمساواة وبالتالي انتقلَ العراقُ إلى جانب آخر من التحديث السياسي الجديد.

٥- شهدتْ المرحلةُ الجديدة بعد عام٢٠٠٣م تحول الدولة العراقية من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي ولكنَّه لم يصبحْ انتقالاً جذرياً في حياة الشعب العراقي، فبعدَ انتهاء الإدارة القديمة وتَغيُر مجموعة القيم والرموز والأنماط السياسية والبحث عن حلول اجتماعية وسياسية من خلال اتباع المنهج الرأسمالي في مجتمعٍ كان موغلاً بالأفكار الاشتراكية مع إنَّها كانتْ حاسمة في بناء علاقات جديدة وزرع مجموعة من القيم والمبادئ، مضافاً إلى ذلك من الصعب في مجتمع كالمجتمع العراقي الذي استندَ في أُصولهِ على أُسسٍ وقيمٍ تقليديةٍ قديمةٍ أنْ يتقبلَ الأفكارَ الجديدة لأنَّهُ من الصعب تغيير حياة المجتمع تغييراً جذرياً في مدةٍ قصيرةٍ.

٦- عُرفَ المجتمعُ العراقي بتنوعِ سُكانهِ وتعددِ قومياته فكانَ الضغط القومي والديني والأحوال الاجتماعية مرتعاً لنمو الحركات الانفصالية في أنحاء البلاد، وأصبحَ من الصعب توحيد هذه الطوائف والقوميات ذاتَ الأُصول المختلفة الأمرُ الذي سبب عائقاً آخرَ أمام التحديث السياسي الجديد.

٧- ومع كُل هذا فإنَّ مستقبلَ التحديث السياسي في العراق يتفاءل بالخير لأنَّ العراقَ طرحَ عن كاهلهِ عبء الماضي وسعى بثقةٍ للَّحوق بركب الزمن المتطور من خلال الانتقال إلى مرحلةِ بناءِ المؤسسات السياسية الشعبية.

قائمة المصادر:

- **القرآن الكريم**
- **المصادر العربية:**

١-إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج العربية وصحاح العربية، دار العلم، بيروت، ١٩٩٥.

٢- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، بيروت، مادة (ق-م)، ١٩٨٥.

٣- ابن منظور، لسان العرب، ج١٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣.

٤- أبو القاسم الزمخشري، أساس البلاغة، دار المعرفة، بيروت،١٩٨٢.

٥- إبراهيم محمد الشافعي، الاشتراكية العربية فلسفة للتربية، دار النهضة، القاهرة، ١٩٧٢.

٦-ماجد زكي الجلاد، تعلم القيم وتعليمها تصور نظري وتطبيقي لطرائق تدريس القيم، دار الميسرة، القاهرة، ٢٠٠٥.

٧- صلاح كاظم جابر، دينية القيم الطائفية ودورها في أسطرة العقلية العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، مج (١٦)، العدد (٢)، ٢٠١٣.
٨- سامية حمريش، القيم الدينية ودورها في التماسك الأسري دراسة ميدانية بمدينة باتنة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، الجزائر، ٢٠١٠.
٩- رزاق عبد الجبار السعد، نظرية القيمة بين ابن خلدون والإمام الشافعي، عمان، ٢٠١٠.
١٠- صالح ذياب هندي، دراسات في الثقافة الإسلامية، مصر،٢٠٠٢.
١١- إبراهيم الحيدري، الثابت والمتحول في الشخصية العراقية، بغداد،٢٠١٧.
١٢- ناصر حسين القريشي وأحلام محمد الأسدي، التنظيم الاجتماعي للمجتمع العراقي، مجلة البحوث التربوية والنفسية، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، العدد (٥٧)،٢٠١٧.
١٣- عادل حسن عبد الرحمن ، القيم التربوية لإدارة الوقت في حياة الإنسان المسلم، الخرطوم، ٢٠٠٨.
١٤- جابر سعيد عوض، التغيير السياسي في الوطن العربي، القاهرة، ١٩٨٩.
١٥- نبيل السيوطي، بناء القوة والتنمية السياسية، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٨٤.
١٦- عبد المطلب غانم، دراسة في الحكومات المقارنة محاضرات ألقيت على طلبة قسم العلوم السياسية، القاهرة، ١٩٨٠.
١٧-صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، بغداد، ١٩٩٦، ص٢٠٨.
العربية.
١٨- علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.
١٩- إسماعيل عبد الفتاح، القيم السياسية في الإسلام، الإسكندرية، ٢٠٠١،
٢٠- إبراهيم أحمد، البناء القيمي وعلاقته بالتنشأة الاجتماعية والدافعية للإنجاز، بيروت، ٢٠١٧.
٢١- إحسان ساريا التركي، دور التهريب في تكريس التفاوت الاجتماعي وإخلال منظومة القيم الاجتماعية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر،٢٠١٤، العدد (٩).
٢٢- أحمد غالب محيي، الهوية الوطنية العراقية دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠١٠.
٢٣- محمد خالد جاسم، أثر القيم الثقافية في تشكيل اتجاهات المشترين نحو مراكز التسوق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (٢٦)، ٢٠٠٧، العدد (٢).
٢٤- جيمي كارتر، قيمنا المعرضة للخطر أزمة أمريكا الأخلاقية، ترجمة محمد محمود التوبة، الرياض، ٢٠٠٧.
٢٥- عبد العزيز الغريري، الهوية والعولمة الثقافية، الكويت،٢٠٠٩.
٢٦- ابتسام محمد فهد، أثر الاحتلال الأمريكي على طلبة الجامعات، بغداد، (د. ت).
٢٧- محمد قاسم احمد، المتغيرات السياسية في العراق ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤، بغداد، ٢٠١٠.

٢٨- فاطمة إسماعيل محمود، دور الأسرة العراقية في تنمية بعض القيم الإيجابية لدى الأبناء في ظل الظروف الراهنة، مجلة كلية الآداب، جامعة ديالى، السنة ٢٠١٠، العدد (١٠٠).
٢٩- فلاح جابر الغرابي، وسائل الاتصال الحديثة ودورها في التغيير الاجتماعي، مجلة القادسية للآداب والعلوم التربوية، السنة ٢٠٠٩، مجلد (٨)، العدد (٢).
٣٠- أحمد فاضل جاسم، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣، بغداد،٢٠١٤.
٣١- سالم مطر عبد الله، الاحتلال الأمريكي وأزمة العراق الوطنية، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد (١٣).
٣٢- جمال القيسي، أثر الاحتلال على منظومة القيم الاجتماعية للمجتمع العراقي، مجلة البيان، الأمارات العربية المتحدة، ٢٠١١، العدد (٣).
٣٣- عدنان مصطفى، دور التعليم المستمر في تحديات العولمة الجديدة من منظور تربوي إسلامي، مجلة دراسات علوم الشريعة، مجلد (٤٠)، السنة ٢٠١٢، العدد (٢).
٣٤- مظهر عزيز الأحمدي، التغيرات السياسية والاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بغداد،٢٠١٢.
٣٥- إسراء علاء الدين، فراغ السلطة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الأسباب والنتائج، بيت الحكمة، بغداد.
٣٦- ناظم نواف الشمري، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١١، العدد (١٨).
٣٧- عامر هاشم، الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية، بغداد، ٢٠١١.
٣٨- خير الله سبهان، صنع القرار السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز العربي الديمقراطي، برلين،٢٠١٧، مجلد (١)، العدد (١).
٣٩- خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٤.
٤٠- نعيم حسين البدري، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية (المجتمع العراقي انموذجاً)، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مجلد (٢٣)، السنة ٢٠١٥، العدد (٢).
٤١- حافظ القريشي ونوروز يعقوب، عمليات إدارة المعرفة مؤسسات المعلومات، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة القادسية، مجلد (١٧)، ٢٠٢٥، العدد (٢).
٤٢- عبد السلام إبراهيم البغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والإصلاح السياسي، بغداد٢٠١١.
٣٤- حمزة جواد، التغيرات الاجتماعية وانعكاسها على العائلة الريفية العراقية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل،٢٠١٦، العدد (٢٦).
٤٤- جمال عسكر مضحي وياسين طه الموسوي، دور الأنترنت في تغيير القيم الاجتماعية في المجتمع العراقي، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة الفراهيدي،٢٠١٧، العدد (٢٨).
٤٥- عبد اللطيف محمد صالح، تحديث الدولة والبنية الاقتصادية في التجربة العراقية، بغداد، ٢٠٠٨.

٤٦- عبد الله جلال، أزمة المشاركة السياسية في العالم الثالث، بيروت، ٢٠١٥.
٤٧- فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، القاهرة، ٢٠١٥.
٤٨- علي خليفة الكواري، حوار من أجل الديمقراطية، بيروت، ٢٠١٥.
٤٩- محمد فؤاد علي، الدولة والقوة الاجتماعية في المجتمع العراقي، بيروت،٢٠١٣.
٥٠- عبد الرضا الطعان، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية، بغداد، ٢٠١٠.
٥١- عبد الكريم محسن الرائد، المشاركة السياسية في العراق الممارسة والمعوقات، بغداد،٢٠١٤.
٥٢- عواطف علي، تأثير العوامل الاجتماعية في السلوك السياسي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٢.
٥٣- أحمد فرحان الكبيسي، الأمن الاجتماعي في تحصين وتماسك المجتمع العراقي، بغداد٢٠٠٩.
٥٤- عبد المطلب عبد المهدي، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في الأسباب وسبل المواجهة، بغداد،٢٠١٧.

الهوامش:

(١) إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج العربية وصحاح العربية، دار العلم، بيروت، ١٩٩٥، ص٢٠١.
(٢) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، بيروت، مادة (ق-م)، ١٩٨٥، ص١٥١.
(٣) سورة البينة، الآية٣.
(٤) سورة البينة، الآية ٥.
(٥) ابن منظور، لسان العرب، ج١٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٥٩٢.
(٦) أبو القاسم الزمخشري، أساس البلاغة، دار المعرفة، بيروت،١٩٨٢، ص٧٨.
(٧) إبراهيم محمد الشافعي، الاشتراكية العربية فلسفة للتربية، دار النهضة، القاهرة، ١٩٧٢، ص١٦٦.
(٨) ماجد زكي الجلاد، تعلم القيم وتعليمها تصور نظري وتطبيقي لطرائق تدريس القيم، دار الميسرة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٠.
(٩) صلاح كاظم جابر، دينية القيم الطائفية ودورها في أسطرة العقلية العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، مج(١٦)، العدد (٢)، ٢٠١٣، ص٣٨.
(١٠) سامية حمريش، القيم الدينية ودورها في التماسك الأسري دراسة ميدانية بمدينة باتنة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، الجزائر، ٢٠١٠، ص٩٢.
(١١) رزاق عبد الجبار السعد، نظرية القيمة بين ابن خلدون والإمام الشافعي، عمان، ٢٠١٠، ص١٨٣.
(١٢) صلاح كاظم جابر، المصدر السابق، ص٤٧.
(١٣) صالح ذياب هندي، دراسات في الثقافة الإسلامية، مصر،٢٠٠٢، ص٧٨.

(١٤) إبراهيم الحيدري، الثابت والمتحول في الشخصية العراقية، بغداد،٢٠١٧، ص١٢.
(١٥) ناصر حسين القريشي وأحلام محمد الأسدي، التنظيم الاجتماعي للمجتمع العراقي، مجلة البحوث التربوية والنفسية، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، العدد (٥٧)،٢٠١٧، ص١٣.
(١٦) عادل حسن عبد الرحمن ، القيم التربوية لإدارة الوقت في حياة الإنسان المسلم، الخرطوم، ٢٠٠٨، ص٥٣.
(١٧) جابر سعيد عوض، التغيير السياسي في الوطن العربي، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٢٧.
(١٨) المصدر نفسه، ص١٤٥.
(١٩) نبيل السيوطي، بناء القوة والتنمية السياسية، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٨٤.
(٢٠) عبد المطلب غانم، دراسة في الحكومات المقارنة محاضرات القيت على طلبة قسم العلوم السياسية، القاهرة، ١٩٨٠، ص٨٦.
(٢١) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، بغداد، ١٩٩٦، ص٢٠٨.
(٢٢) غانم عبد المطلب، المصدر السابق، ص٥٤.
(٢٣) علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٨٤.
(٢٤) غانم عبد المطلب، المصدر السابق، ص٦٧.
(٢٥) إسماعيل عبد الفتاح، القيم السياسية في الإسلام، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص٢٦.
(٢٦) إبراهيم أحمد، البناء القيمي وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية والدافعية للإنجاز، بيروت، ٢٠١٧، ص٨٢.
(٢٧) إحسان ساريا التركي، دور التهريب في تكريس التفاوت الاجتماعي وإخلال منظومة القيم الاجتماعية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر،٢٠١٤، العدد (٩)، ص١٥٢.
(٢٨) أحمد غالب محيي، الهوية الوطنية العراقية دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠١٠، ص٣٣١.
(٢٩) محمد خالد جاسم، أثر القيم الثقافية في تشكيل اتجاهات المشترين نحو مراكز التسوق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (٢٦)، ٢٠٠٧، العدد (٢)، ص٢٨٨.
(٣٠) جيمي كارتر، قيمنا المعرضة للخطر أزمة أمريكا الأخلاقية، ترجمة محمد محمود التوبة، الرياض، ٢٠٠٧، ص٥٤.
(٣١) أحمد غالب محيي، المصدر السابق، ص٣٠٠.
(٣٢) عبد العزيز الغريري، الهوية والعولمة الثقافية، الكويت،٢٠٠٩، ص٢١٤.
(٣٣) ابتسام محمد فهد، أثر الاحتلال الأمريكي على طلبة الجامعات، بغداد، (د. ت)، ص٢٢.
(٣٤) ابتسام محمد فهد، المصدر السابق، ص٢٩.
(٣٥) محمد قاسم احمد، المتغيرات السياسية في العراق ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤، بغداد، ٢٠١٠، ص١٤٢.

(٣٦) فاطمة إسماعيل محمود، دور الأسرة العراقية في تنمية بعض القيم الإيجابية لدى الأبناء في ظل الظروف الراهنة ، مجلة كلية الآداب، جامعة ديالى، السنة ٢٠١٠، العدد (١٠٠)، ص٧٢.

(٣٧) فلاح جابر الغرابي، وسائل الاتصال الحديثة ودورها في التغيير الاجتماعي، مجلة القادسية للآداب والعلوم التربوية، السنة ٢٠٠٩، مجلد (٨)، العدد (٢)، ص٢١٤.

(٣٨) أحمد فاضل جاسم، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣، بغداد،٢٠١٤، ص١٢٥.

(٣٩) سالم مطر عبد الله، الاحتلال الأمريكي وأزمة العراق الوطنية، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد(١٣)، ص٢٧.

(٤٠) جمال القيسي، أثر الاحتلال على منظومة القيم الاجتماعية للمجتمع العراقي، مجلة البيان، الأمارات العربية المتحدة، ٢٠١١، العدد(٣)، ص١٠٥.

(٤١) جمال القيسي، المصدر السابق، ص١٠٨

(٤٢) عدنان مصطفى، دور التعليم المستمر في تحديات العولمة الجديدة من منظور تربوي إسلامي، مجلة دراسات علوم الشريعة، مجلد(٤٠)، السنة ٢٠١٢، العدد(٢)، ص٣٤٦.

(٤٣) ابتسام محمد فهد، المصدر السابق، ص٤٥.

(٤٤) مظهر عزيز الأحمدي، التغيرات السياسية والاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بغداد،٢٠١٢، ص١٦٢.

(٤٥) إسراء علاء الدين، فراغ السلطة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الأسباب والنتائج، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠، ص٩٢.

(٤٦) ناظم نواف الشمري، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١١، العدد (١٨)، ص٣١٦.

(٤٧) عامر هاشم، الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية، بغداد، ٢٠١١، ص٣٢

(٤٨) خير الله سبهان، صنع القرار السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز العربي الديمقراطي، برلين،٢٠١٧، مجلد (١)، العدد(١)، ص٣٤٦.

(٤٩) خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٤، ص١٧٥.

(٥٠) نعيم حسين البدري، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية (المجتمع العراقي انموذجاً)، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مجلد (٢٣)، السنة ٢٠١٥، العدد (٢)، ص٩٦.

(٥١) حافظ القريشي ونوروز يعقوب، عمليات إدارة المعرفة مؤسسات المعلومات، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة القادسية، مجلد (١٧)، ٢٠٢٥، العدد (٢)، ص٥٤.

(٥٢) عبد السلام إبراهيم البغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والإصلاح السياسي، بغداد٢٠١١، ص٥٠.

(٥٣) سورة المدثر، الآية (٣٧).

(٥٤) سورة المطففين، الآية (٢٦).

(٥٥) حمزة جواد، التغيرات الاجتماعية وانعكاسها على العائلة الريفية العراقية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل،٢٠١٦، العدد(٢٦)، ص٢٠٦.

(٥٦) جمال عسكر مضحي وياسين طه الموسوي، دور الأنترنت في تغيير القيم الاجتماعية في المجتمع العراقي، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة الفراهيدي،٢٠١٧، العدد (٢٨)، ص٢٣٧.

(٥٧) عبد اللطيف محمد صالح، تحديث الدولة والبنية الاقتصادية في التجربة العراقية، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٤٢.

(٥٨) عبد الله جلال، أزمة المشاركة السياسية في العالم الثالث، بيروت، ٢٠١٥، ص٧٨.

(٥٩) علي الدين هلال، المصدر السابق، ص٢٩.

(٦٠) عبد الله جلال، المصدر السابق، ص٨١.

(٦١) فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، القاهرة، ٢٠١٥، ص٥١.

(٦٢) علي خليفة الكواري، حوار من أجل الديمقراطية، بيروت، ٢٠١٥، ص١٥٤.

(٦٣) المصدر نفسه، ص١٦٠.

(٦٤) محمد فؤاد علي، الدولة والقوة الاجتماعية في المجتمع العراقي، بيروت،٢٠١٣، ص٨٤.

(٦٥) عبد الرضا الطعان، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية، بغداد، ٢٠١٠، ص٣١٤-٣١٦.

(٦٦) عبد الكريم محسن الرائد، المشاركة السياسية في العراق الممارسة والمعوقات، بغداد،٢٠١٤، ص٧٩.

(٦٧) عواطف علي، تأثير العوامل الاجتماعية في السلوك السياسي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٢، ص٤٦.

(٦٨) أحمد فرحان الكبيسي، الأمن الاجتماعي في تحصين وتماسك المجتمع العراقي، بغداد٢٠٠٩، ص٢٥٣.

(٦٩) عبد المطلب عبد المهدي، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في الأسباب وسبل المواجهة، بغداد،٢٠١٧، ص٩٤.